الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المنتهية ٣١ / ٣ / ٢٠٢١. وسابق ارساله لسيادتكم فى ٢٠٢١/٦/٢ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا ،،
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

رئيس قطاع
الشئون المالية

محاسب / مصطفى شكري هاشم

شارع الفيوم - دار السلام - القاهرة
ص.ب: ٢٥٢٢
تلغرافيا: ركليم القاهرة
تليفون: ٢٧١٨٤١١٠ فاكس: ٢٧١٨٤٠٨٠
email: info@gclr.com.eg
www.gclr.com.eg

الرد على تقرير مراقب الحسابات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي
والتنمية والتعمير في ٢٠٢١/٣/٣١

المقدمة :.

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٣/٣١ وكذا قائمة الدخل والتدفق النقدى المنتهية في ذات التاريخ وكذا ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى وادارة الشركة مسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية عرضاً عادلاً وواضحاً طبقاً لمعاسسر المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء استنتاج على القوائم المالية فة ضوء فحصنا المحدود لها ٠

نطاق الفحص المحدود :.

قمنا باجراء الفحص المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصرى رقم ٢٤١٠ لمهام الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئوليين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود حوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشاف فى عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية ٠

١ـ التأخر فى دعوة الجمعية العامة للانعقاد لاعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ حيث تم اعتمادها بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٧ بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والتى تقضى بأن " تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنوياً احدهما ٠٠٠ والأخر خلال

ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر فى (١) ٠٠٠(٢)٠٠٠٠(٣) التصديق على الميزانية وحسابات الارباح والخسائر الختامية للشركة "

يتعين تحقيق أسباب ما تقدم ومراعاة الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ٠

الرد :.

قرار مجلس ادارة الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية رقم ١٠/٦ لسنة ٢٠٢١ فقد تقرر الاتى :.

تأجيل موعد انعقاد الجمعية العامة العادية / غير العادية للشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير لحين صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديلات قانون قطاع الاعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ حيث سيتم النظر فى اعادة تشكيل مجلس ادارة الشركة وفقا للتعديلات التى ستنشر باللائحة التنفيذية للقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ٠

٢ــ بلغ رصيد حـ/ الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٩.٧١٤مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك) وقد تبين ما يلي:-

أ ــ لم تقم الشركة بعمل الاضمحلال للأصول المملوكة لها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) إضمحلال الاصول .

يتعين عمل الاضمحلال اللازم طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

الرد :-

تم عمل اعادة تقيم لبنود الالات والمعدات ووسائل النقل وتبين ان قيمتها التقديرية اعلي من القيمة الدفترية ٠

ب . بلغت قيمة الأصول الثابتة العاطلة في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ١٣١.٩٥٧ مليون جنيه بالتكلفة الدفترية من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ١٠.٩١٧مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

الرد :.

تم عمل اصلاح لعدد ١١ معده عبارة عن ٢ بلدوزر ، ٥ حفارة ، وواحد هراس ، ٢ لودر ، وواحد موتور جديدر وتم الدفع بها للعمل بمواقع التنفيذ وتأجير جزء منها بمنطقة بنى سويف الجديدة ومحطة خلط الاسفلت وتم تشغيل محطة خلط الاسفلت لتصنيع الخلطه وتأجيرها لشركة طيبه وبعدها شركة كونكورد، وتم تشغيل عدد من معدات الشركة بالمشروع والجاهزة للعمل وعليه ليست كل معدات الشركة طاقات عاطلة ولكن يتم تشغيلها حسب حاجة مواقع العمل وجارى الاعداد لاصلاح عدد اخر من المعدات وفرز وتصنيف عدد من المعدات للسير فى بيعها والصرف منها على اصلاح المعدات القابله للاصلاح ولم تردنا موافقة على بيع عدد من المعدات الغير صالحه للاستخدام .

٣ــ ظهر رصيد الاستثمارات المالية طويلة الاجل في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ١.٥ مليون جنيه وذلك قيمة عدد ١٥٠٠٠٠ سهم بسعر ١٠ جنيه للسهم الواحد بالشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي وتم تقييمها بتكلفة الاقتناء وقت شرائها والتي حققت خسائر في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٢.٥٠٨ مليون جنيه ، ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ١.٨٢٨ مليون جنيه .

يتعين اعادة تقيم الاستثمارات المالية مع اثبات الخسائر المحققة عن هذه السنوات

الرد :-

تقدمت أحدى الشركات الى مجلس ادارة الشركة المصرية لاستصلاح الاراضى بطلب شراء ملف الشركة بمبلغ ٢٢ مليون جنيه وتم عرض الامر على الجمعية العمومية للشركة العامة وتم تأجيل البت فى العرض وعرض تقييم الشركة الى الهيئة العامه للاستثمار حيث انها خاضعة للقانون ٨ لسنة ٩٧ وبهذا العرض تكون حصة الشركة فى العرض بمبلغ ٣٣٠٠٠٠٠ جنيه اعلى من القيمة الاسمية وعليه تم الابقاء على

الاستثمار بالقيمة الدفترية وفى انتظار فحص الجهاز المركزى وتقييم هيئة الاستثمار .

٤ ــ بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ١٢.١٤٩مليون جنيه وقد لوحظ بشأنه ما يلي :-

أ ــ يضمن المخزون مبلغ نحو ٧.٩٧٤ مليون جنيها قيمة المخزون الراكد بالمخزن الرئيسي والمناطق والذي لم يتم استخدامه في الانتاج لاكثر من عشر سنوات بخلاف قيمة المخزون بفرع ليبيا البالغ نحو ٢.١٠٦ مليون جنيه ليصبح إجمالي المخزون الراكد بالشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ١٠.٠٨٠ مليون جنيه مكون عنه مخصص بنحو ٤.٠٢١ مليون جنيه .

يتعين تشكيل لجنة لبحث ودراسة تلك الأصناف واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء تلك الدراسة والعمل علي الاستفادة منه مع تدعيم المخصص لمقابلة المخزون الراكد .

الرد :-

تم تشكيل لجنة بموجب القرار الادارى رقم ٣٤٧ بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٦ وتم تعديله بالقرار رقم ٣٢٣ فى ٢٠١٩/٨/٢٠ تختص اللجنة بمراجعة مخازن الخامات والرواكد والمهمات وقطع الغيار واعداد تقاريرها عن جميع الاصناف الموجودة بالمخازن وتحديد الاصناف التى تحتاج اليها الشركة فى الوقت الحالى وفى المستقبل ، وبناء على التقارير التى تم اعدادها بمعرفة اللجنة تم عرض جميع الاصناف التى لا تحتاج اليها الشركة فى الوقت الحالى ا وفى المستقبل للبيع وقد تم بيع جزء كبير منها وتقوم الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لبيع باقى الارصده واخرها ما تم عرضه للبيع بالمزاد العلنى الذى تم فى ٢٠١٩/٢/٢٥ هذا بالاضافه الى أنه تم حصر الاصناف الغير مستغله بمناطق التنفيذ والتى ليست فى حاجة اليها لادراجها ضمن المزاد العلنى القادم بعد أخذ الموافقات اللازمة .

٥ ــ ظهر رصيد ح / أصول بغرض البيع فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٥.٢٩٧ مليون جنيه .

وقد تبين الاتى :-

أ ـــ تضـــمنت قيمـــة الأراضـــي المستصـــلحة بغـــرض البيـــع فـــي ٢٠٢١/٣/٣١ نحـــو مبلـــغ ٢.١٥٦ مليـــون جنيهـــا وهـــي جميعهـــا بمنطقـــة ســـهل الطينـــة ولـــم يتبـــين قيـــام الشركة بعمل مزادات لعرض تلك الأراضي للبيع .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرض تلك الأراضي للبيع .

الرد :-

قامت الشركة بسداد مبلغ وقدره ٥٦١٠٦٦٦ (فقط خمسة مليون وستمائة وعشرة الف وستمائة وستة وستون جنيهاً لاغير) حتى تاريخه للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وتم مخاطبة الهيئة لتحرير عقد بيع ابتدائى لقطعة ارض بمنطقة سهل الطينة حتى يتسنى لنا بيع القطع المتبقية ولم نفاد حتى تاريخه .

- كما تبين وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص كان بيانها كالتالي :

. مساحة (١٠ سهم – ٢٠قيراط- ٤٢ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده و سعيد جودة منذ عام ٢٠١١

. مساحة (١٤ سهم – ٥ قيراط – ٢٣ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاسترداد اراضى الشركة الشركة مع مطالبة المذكورين اعلاه بحق الانتفاع عن السنوات المذكورة .

الرد :-

تم اتخاذ الاجراءات القانونية حيال المعتدين كالاتى :-

١ . تم اقامة الدعوى رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعلية ضد الساده / محمد سعيد جودة ٠ دعوى للطرد للغصب وتسليم الارض خالية من الشواغل والاشخاص واداء مقابل ريع من فترة التعدى حتى تمام التسليم ومحدد لها جلسه ٢٠٢١/١٠/١١ للتقرير ٠

٢ . تم اقامة الدعوى رقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعلية ضد السيد / احمد غازى محمد زعوى بالطرد للغصب وتسليم الارض خالية من الشواغل والاشخاص واداء مقابل ريع من فترة التعدى حتى تمام التسليم ومحدد لها جلسه ٢٠٢١/٩/١١ للتقرير ٠

٦ . بلغ رصيد ح / عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧.٩٩٣ مليون جنيه كما بلغ رصيد ح / عملاء واورق قبض فى ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ بنحو ١٢٤.٧٤٨ مليون جنيه ٠

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

أ ــ بلغت جملة الأرصدة عملاء المتوقفة عن السداد منذ فترة تزيد عن خمس سنوات بنحو ٣٢,٤٠٣ مليون جنيه.

يتعين إجراء الدراسة لكافة الأرصدة المتوقفة عن السداد والتحقق من مدى وجود إضمحلال لتلك الأرصدة في ٢٠٢١/٣/٣١ .

ب . بلغ رصيد ح / عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو٧.٩٩٣ مليون جنيه مستحقة على الشركات ذات العلاقة منذ أكثر من ١٠سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة ٠

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢١/٣/٣١.

الرد :-

جارى عمل مطابقات مع الشركات الشقيقة وهذه المبالغ متوقفة منذ سنوات ، وتم عمل عدده لقاءات مع شركة مساهمة البحيرة والشركة العقارية وشركة وادى كوم امبو وجارى استيفاء بعض الملاحظات الفنية وعمل

الختاميات لعمل المطابقات النهائية علاوه على بعض اللقاءات لهيئة التعمير على المستوى الفنى والمالى ولم يتم الانتهاء منه نظرا لكثرة الموضوعات .

ج . سحب بعض العمليات الاسكان المسندة للشركة من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وقد أبرمت الشركة عقد اتفاق مع الشركات المستد اليها من الهيئة استكمال الاعمال المسحوبة من الشركة وذلك لابراء ذمة الشركة فى القضايا المرفوعة من الهيئة على الشركة ولم تقم الشركة باجراء التسوية اللازمة واعداد المستخلص النهائى مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة حتى تاريخ المراجعة فى مايو ٢٠٢١ .

يتعين اجراء التسوية اللازمة مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع على مقاولى الباطن بكافة مستحقات الشركة التى تكبدتها فى هذه العملية .

الرد :.

تم عمل ختاميات مع الهيئة الهندسية لمشروع انشاء ١٠ عمارات بالشروق و ١٠ عمارات بالتجمع الخامس وجارى عمل الختاميات لمقاولى الباطن .

د . تم سحب بعض العمليات المسنده للشركة وبيانها كالتالى :.

– تم سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بوغار بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة الموارد المائية والري وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٤/١١ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٣٤.٣٩١مليون جنيه فروق أسعار وغرامات تأخير .

وقد سبق قيام الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٢٠مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ كما قامت الشركة برفع دعوي قضائية علي مقاولي الباطن برقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجاري كلي حلوان

والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة العامة ولم نواف من اثناء الفحص بما انتهت اليه تحقيقات النيابة العامة .

يتعين موافاتنا بما أنتهت إليه تلك التحقيقات وتدعيم المخصص اللازم و موافاتنا بما تم بشان الدعوي المرفوعة على مقاولي الباطن.

الرد :.

١ . تم اقامت الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى مستعجل عابدين ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء دعوى عدم العتداد بحجز ما للمدين لدى الغير وتم احالة الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل ومؤجلة لايداع التقرير جلسة ٢٠٢١/٣/٨ .

٢ . تم اقامت الدعوى رقم ١٠٩٠ لسنة ٤٠ ق قضاء ادارى المنصورة لالغاء قررى رقم ٤٠٨ ، ٤٢٠ الصادرين من الهيئة العامة لحماية الشواطىء بسحب العمل من الشركة ومحالة الى خبراء وزارة العدل ٢٠٢٠/١٠/٤ ولم يتم أخطار الشركة حتى تاريخه بجلسة الخبراء .

٣ . الدعوى رقم ٤٩٧٦ لسنة ٤٣ ق قضاء ادارة المنصورة المرفوعة من الهيئة العامة لحماية الشواطىء ضد الشركة بالزامها بمبلغ ٣٤٣٩١١١٥ جنيه ومتداولة محدد لها جلسة ٢٠٢١/٣/٤ .

٤ . تم ابلاغ النيابة العامة نيابة الزهور والمناخ ببور سعيد فى المحضر رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ ادارى الزهور والمناخ والتحقيقات لازلت متداولة وقد أصدرت النيابة العام قررها بالتحفظ على أموال كلاً من مقاولى الباطن (اشرف عبدالحميد الجابرى . مصطفى مرعى) ومهندس / عصام الشنب (مدير تنفيذ العملية بالشركة) ومهندسين بالهيئة العامة لحماية الشواطىء .

٥ . الدعوتين رقمى ٦٢ لسنة ٢٠١٧ تجارى كلى حلوان والدعوى رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى على حلوان مؤجلين لجلسة ٢٠٢١/٥/٩ للاعلان بالطلب العاضر من مقاول الباطن .

٦ . تم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد اشرف الجابرى مصطفى مرعى وذلك لازامهما بسداد مبلغ ٢٦٠٧٩٩٧٨.٤٠٧ جنيه قيمة ما تم الرجوع به على الشركة من قبل الهيئة العامة لحماية الشواطىء .

ز- سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية والري) وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٤٠.٤٠٢مليون جنيه فروق أسعار وغرامات وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٤٣.١٧٣مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ورفع دعاوى برفع الحجز الإداري وضد قرار وزير الموارد المائية والري بسحب العمل من الشركة والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية.

وقد قامت الشركة رفع دعوى أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة ٨٦٥ ق لسنة ٢٠١٧ برفع الحجز . وصدر الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بامر الحجز .

بالاضافة لرفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (٣٦) ، (١٥٣) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما ولم نواف من ادارة الشئون القانونية بالشركة بما انتهت اليه تلك الدعاوي.

يتعين متابعة تلك الدعاوي وموافاتنا بما تم بشأنها وإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الرجوع على مقاولي الباطن بهذه المبالغ والإفادة

الرد :-

١ . القضية رقم ٨٦٥ لسنة ٢٠١٧ والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى عدم الاعتداد ورفع الحجز بمبلغ ٤٠٦٧٣٣٢٣ جنيه والصادر فيها الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بالحجز واعتباره كأن لم يكن .

٢ . القضية رقم ١٢٦٧٤ لسنة ٧٢ ق قضاء ادارى والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى طعن على القرار الادارى رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٦ والقرار الادارى رقم ١٥٣ لسنة ٢٠١٦ لسحب الاعمال من الشركة ، احالة الى مجلس الدولة بمحافظة أسوان للاختصاص .

٣ . الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من شركة فيوتشر جروب ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٥٢٦٨٥٣.٧٥ جنيه عن ترية صخرية عن عملية توسيع مفيض توشكى بر أيسر من ك ٤٥٠٠ الى ك ٤٦٠٠ وذلك عن العقد رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ وللحكم جلسة ٢٠١٩/١٢/٢٩ عدم قبول الدعوى

٤ . الدعوى رقم ٣٥٩ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان والمرفوعة من المقاول / شوقى لبيب منصور ضد الشركة دعوى مستحقات بمبلغ ١٢٢٧١٥١١ جنيه عن ترية صخرية عن عملية تنفيذ أعمال توسيع مفيض توشكى عن العقد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥/٢٠١٦ من ك ٣.٤٦٥ الى ك ٣.٨٠٠ بر أيسر والفوائد القانونية ٥٠% من تاريخ المطالبة وحتى السداد ومحالة الى مكتب خبراء وزارة العدل بجلسة لورود التقرير .

٥ . الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صابر سدراك يوسف دعوى مطالبة مالية بمبلغ ١٥٨٢٢٨٣.٢٠٥ جنيه والتعويض محالة لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ اعادة وتصحيح شكل الدعوى .

٦ . الدعوى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج المرفوعة من الشركة ضد السيد / صيرى سدراك يوسف . موضوع الدعوى مطالبة مالية

بمبلـــغ ٣٨٤٨٦٧٩.٨٩ جنيـــه والتعـــويض محالـــة لهيئـــة خبـــراء وزارة العـــدل بأسوان بتاريخ اعادة وتصحيح شكل الدعوى .

ح . بلـغ رصـيد حسـاب عمـلاء بيـع أراضـي بالتقسـيط مبلـغ ٢٩.٦٨٠ مليـون جنيه مستحقه على بعض العملاء ولم تحصل منذ اكثر من عشر سنوات .

يتعـين بحـث اسـباب عـدم تحصـيلها مـع تحديـد المسـئولية بشـأن وعـدم اتخـاذ الاجـراءات القانونيـة فـى حينـه مـع ضـرورة اتخـاذ الاجـراءات اللازمـة بشـأن تحصيل المبلغ المشار اليه .

الرد :-

يرجـى التفضـل بالاحاطـه بأنـه يـتم الاتصـال المباشـر بالمسـتثمرين المتعثـرين فـى السـداد والتفـاوض معهـم للسـداد ويـتم ارسـال انـذارات واخطـارات لهـم للحضـور الـى مقـر الشـركة للسـداد ويـتم ابـلاغ قطـاع الشـئون القانونيـة لاتخـاذ الاجـراءات القانونيـة تجـاههم ومتابعـة جميـع المسـتثمرين عـن طريـق الـدعاوى القضـائية لتحصـيل المديونيـة طـرفهم وقـد تـم تحصـيل مبلـغ ٧٤٢٠٠٠ مـن شـركة النـور بايـداعها لحسـاب الشـركة بهيئـة التعميـر وتـم تسـوية الموقـف مـع مشـترى ارض دار السـلام واسـتنزالها فـى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

٧ــ بلـغ رصـيد حسـاب الضـريبة المسـتقطعة مـن الشـركة (أربـاح تجاريـة وصـناعية) فـى ٢٠٢١/٣/٣١ نحـو ٣٣.٥٥٢ مليـون جنيـه والـذى يمثـل قيمـة مـا تـم خصـمه مـن ضـرائب بمعرفـة جهـات الاسـناد ولـم نقـف علـى صـحته لعـدم وجود مطابقات أو مصادقات مع مصلحة الضرائب .

يتعـين موافاتنـا بتحليـل مفـردات هـذا الرصـيد المـذكور والمسـتندات المؤيـدة له .

الرد :-

يتم عمل التسوية النهائية عند المحاسبة النهائية عن سنوات الربط مع السداد عندما يصبح الربط نهائى بعد استنفاذ اجراءات التقاضى والمبالغ المستقطعة لحساب الشركة منذ عام ٢٠٠٠ فى تاريخه حيث ان المبالغ يتم اظهارها الكترونياً منذ ذلك التاريخ .

٨ ـــ ظهر رصيد حساب مدنيون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٣٠٦.٨٤٠مليون جنيه كما بلغ رصيد حساب مقاولون قطاع عام أعمال فى ذات التاريخ مبلغ ٩٢٤١٤ جنيه .

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

أ . تضمن الحساب مبلغ ٤٣.٠٩٤ مليون جنيه جارى ليبيا بفرع مصر ولم نتحقق من صحة وجود هذا الرصيد فى تاريخ القوائم فضلاً عن عدم تكوين المخصص اللازم .

يتعين موافاتنا بموقف هذه الأرصدة وتكوين المخصص اللازم .

ب . بلغت جملة الأرصدة المدينة المتوقفة عن السداد منذ عدة سنوات نحو ٨٧.٢٦١ مليون جنيه مكون عنها مخصص بنحو ٢١.٥ مليون جنيه .

يتعين تحديد أسباب توقف هذه الأرصدة وعدم تحصيلها في حينه مع تحديد المسئولية بشأن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها مع تكوين مخصص يتناسب مع قيمتها .

الرد على (أ ، ب):-

بتحليل المبالغ تبين وجد مبلغ ١٨.٢٨٤ مليون يخص مدينون وأرصدة مدينة بفرع ليبيا ومبلغ ١٧.٣٤٨ مليون جنيه تعليات بالامانات العملاء لحين نهو الاعمال والالتزامات منها مبلغ ١٢.٨٧١ مليون جنيه طرف شركة جنوب الوادى ويوجد دعوة متداولة بشأنها علاوة على مبلغ

٤٣.٠٩٣ مليون جنيه جارى فرع ليبيا مدين يقابله مبلغ بالحسابات الدائنة جارى المركز الرئيسى بمبلغ ٣٣.١٣ مليون جنيه بدفاتر فرع ليبيا .

ج . أسفرت أعمال مراجعة بعض العمليات المسندة للشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير عن تقاعس بعض المقاولين عن تنفيذ الاعمال المسندة اليهم وقيام الشركة بسحب العمل منهم ونتيجة لذلك ادي الي تحميل الشركة لغرامات وفروق اسعار وقامت الشركة بقيدها علي هؤلاء المقاولين وقيام الشركة برفع دعاوى قضائية ضد هؤلاء المقاولين ونتيجة لذلك تضخم ارصدتهم دون تحصيل.

يتعين متابعة القضايا المرفوعة ضد هؤلاء المقاولين واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة .

الرد :-

تم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى القاهرة الجديدة ضد المقاول / أشرف عبدالحميد الجابرى ومصطفى مرعى . صدر فيها الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٦ بوقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل فى الدعوتين أرقام ٦٢ لسنة ٢٠١٧ ، ٨٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى حلوان . ، وتم اقامة الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى حلوان ضد الشركة دعوى اثراء بلا سبب محالة بجلسة ٢٠١٩/٤/٢٨ احالة الى هيئة خبراء وزارة العدل ولم تتداول أمام خبراء وزارة العدل حتى تاريخه . ، تم اقامة الدعوى رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان ضد الشركة دعوى ندب خبير حسابى تم ضمها للدعوى ٦٢ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى حلوان ومتداولة امام هيئة الخبراء . ، أما بالنسبة لتحقيقات النيابة العامة فى بور

سعيد مازلت جارية وتم اتهام كلا من المهندس / عصام احمد الشنب . مدير تنفيذ العملية . المهندس / محمد فتح الله ماضى . مهندس ميكانيكا عقد . المقاول / مصطفى مرعى . والمقاول / أشرف الجابرى وحتى تاريخه لم تحل الى محكمة أو الفصل فيها بمعرفة النيابة المختصة .

د . تضمنت رصيد الحساب المذكور نحو ٦,١٧٣ مليون جنيه بإسم/ البنية الاساسية وتمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراه من الشركة حيث تم خصم ١٩,٩٥٧مليون جنيه بمعرفة هيئة التعمير قيمة مستحقات الشركة عن الأراضي الممنوحة لها وتم تحصيل مبلغ ١٣.٧٨٤مليون جنيه من المستثمرين ولم يتم تحصيل الباقي والمستحق على هؤلاء المستثمرين حتي تاريخ الميزانية في ٢٠٢١/٣/٣١ ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢مليون جنيه فقط.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل باقي مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين.

الرد :-

تم خصم قيمة البنية الاساسية من الشركة بعد تحرير جميع العقود مع المستثمرين والتى لا يوجد ضمن شروطها استحقاق قيمة البنية الاساسية ورغم ذلك ما زالت الشركة تقوم بعمل انذارات لحثهم على السداد هذا بالاضافة الى ان اى مستثمر يحضر للشركة للقيام بأى اجراء لا تقوم الشركة باتمام هذا الاجراء الا بعد سداد قيمة البنية الاساسية وذلك طبقاً لقرارات مجلس الادارة حسب الفئة المحددة لكل منطقة .

هـ ـ بلغ رصيد حساب أمانات لدي العملاء فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٤١.٣٥٩مليون جنيه وقد تضمن الحساب مبلغ ١٢.٨٧١مليون جنيه طرف شركة جنوب الوادي للتنمية والذي يمثل مديونية مستحقة للشركة طرفها منذ اكثر من سبع سنوات عن تلك العمليات و لم تقم الشركة باجراء مصاقات او مطابقات الوقوف على صحة تلك المديونيات وهذه المديونية مرفوع بشأنها الدعوي القضائية رقم ٦٦٢ لسنة ٢٠١٨ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

يتعين اجراء المصاقات مع الشركة للوقوف على صحة تلك المديونيات مع متابعة الدعوي المشار اليها وموافاتنا بما انتهت اليه.

الرد :.

الدعوى متداولة امام المحكمة وصدر تقرير من الخبير وجارى العرض على المحكمة .

ز ـ تضمن رصيد حـ/أرصدة طرف هيئات وشركات فى ٢٠٢٠/٣/٣١ مبلغ نحو مبلغ ١٠.٧٥٧مليون جينه باسم/ هيئة التعمير حيث سبق تخصيص مساحة١٠ الاف فدان للشركة بشرق العوينات وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦مليون جنيه حيث سبق إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حذا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ وكونت الشركة مخصص عنها بكامل القيمة ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الدعوي المشار إليها.

الرد :-

مازالت الدعوى متداولة

٩ـ بلغت الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢١/٣/٣١مبلغ ٢٠.٧٩١مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي :-

- ــ تضمنت مبلغ ٦,٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤.٠١١مليون جنيه مقدم الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢.٨٥٥ مليون جنية خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد تبين قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين موافاتنا باسباب ذلك والافادة .

الرد :.

يتم الخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير وعن العمليات التى نفذتها الشركة لهيئة التعمير وقد تم خصم مبلغ ١٣٥٥٠٠٠ ومبلغ ١٥٠٠٠٠٠ خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

- تضمنت مبلغ ١٣.٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين كما تبين عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ .

كما تبين عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد

لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر إتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

تم تصفية الاتحاد وتم تحصيل عدد من الاقساط طرف الشركة القابضة وجارى متابعة التحصيل ومطالبة الشركة بسداد مستحقات الاتحاد من قبل المصفى القائم بأعمال تصفية الاتحاد .

١٠- بلغ رصيد البنوك الدائنة فى ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ نحو ٩٦.١٠٩ مليون جنيه بنوك دائنة ولنا بشأنه ما يلى :-

- مازال الرصيد الدفترى لبنك مصر الموسكى فى ٢٠٢١/٣/٣١ سحب على المكشوف دائن بمبلغ ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه وقد
- تبين عدم اتمام عقد التسوية مع البنك وسداد المبلغ المستحق على الشركة واثبات الفوائد المدينة المترتبة على ذلك رغم تكرار توصية رقم ٨٨١ لسنة ٧١ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح بنك مصر ضد الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير والقاضى منطوقه بالاتى (بالزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى للبنك المدعى عليه مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيها حق ٢٠١٩/١٠/٣١ بخلاف ما يستجد من فوائد اتفاقية بواقع ١٣.٥ %) وقد قامت الشركة بتكوين مخصص فى ٢٠٢١/٣/٣١ بمبلغ ١٠ مليونجنيه لمقابلة ذلك .

يتعين تحقيق الامر وتحديد المسئولية بشأن ما سبق مع تدعيم المخصص .

الرد :-

تم عمل مذكرة اتفاق بين الاستاذ الدكتور محمد زكريا مساعد معالى وزير الزراعة والسيد اللواء / طارق حامد الشربينى رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة والمسئولين ببنك مصر والبنك الاهلى للاتفاق على تسوية

مستحقات البنكين طرف شركات الاستصلاح ، وقد تضمنت المذكرة ما فحواه التنازل عن الفوائد المدينة المستحقة للبنك والرجوع لاصل الدين ، وتضمن الاتفاق بالنسبة للشركة العامه على أن يتم تسوية المديونية المستحقه على الشركة العامة لصالح بنك مصر مقابل السداد العينى لقطعة أرض ملك الشركة العامة من المركز الرئيسى للشركة بشارع الفيوم دار السلام القاهرة على ان يكون جزء منها على واجهة شارع الفيوم ووفقا لسعر اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة وقد تم عمل مزاد فى ٢٠٢١/٧/٧ لبيع قطعتى اراضى بارض دار السلام لمساحة ٧٠٠م٢ ، ١٤٦٠م٢ لتوجيه الحصيلة لصالح مديونية بنك مصر الا انه لم يتقدم أحد للمزاد وجارى اعادة المزايدة مرة اخرى لانهاء هذا الملف وتم تدعيم المخصص بمبلغ ١٠ مليون جنيه اخرى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

- استمرار الشركة عدم رد خطابات الضمان خلال ثمانية اشهر والبالغ قيمتها فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٩.٧٨٦ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في مايو ٢٠٢١ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما تم في هذا الشأن.

الرد :.

تم ربط وديعة كغطاء لخطابات الضمان بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه على ان يتم تدعيمه مستقبلاً أو رد بعض الخطابات التى انتهى الغرض منها وتم رد خطاب ضمان بمبلغ مليون جنيه من قطاع التوسع الافقى .

- ظهر رصيد حساب البنك الاهلى المصرى (دار السلام) فى ٢٠٢١/٣/٣١ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه ولم يتم تفعيل التسوية التى تمت مع البنك بمبلغ ٢٦ مليون جنيه فى ٢٠١٤/٣/٢٤ وقد قام البنك برفع الدعوى رقم

١٣٠ لسنة ١٢ ق امام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة للمطالبة بنحو ٦٧.٢٥٥ مليون جنيه ٠

يتعين تحقيق الامر وتحديد المسئولية بشان ما سبق مع تكوين المخصص اللازم ٠

الرد :-

القضية متداولة وجارى التفاوض مع البنك للاستمرار فى سداد اصل المديونية فى مقابل ترك الدعوى من حصيلة بيع اراضى من ارض دار السلام ٠

- لم يتم تحميل المصروفات بالفوائد البنكية على ارصدة حسابات بعض البنوك تسهيلات فى ٢٠٢١/٣/٣١ وذلك سبب تهميش الفوائد على أرصدة حسابات الشركة لدى بعض البنوك لوجود دعاوى قضائية أو لحين التوصل لتسوية مع بعض البنوك لسداد المديونية ٠

الرد :-

لايوجد كشوف حساب والحسابات مهمشة ٠

١١- بلغت الأرصدة الدائنة المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٢٨.٥٥٠ مليون جنيه وقد وردت مصادقة من الهيئة فى ٢٠٢١/٣/٣١ تفيد بأن رصيدها طرف الشركة مبلغ ١٣٢.٧٧٧ مليون جنيه شاملة المدد السابقة ٠

يتعين اثبات تلك الفروق وسداد مستحقات الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية ٠

الرد :-

تم سداد القسط الاول والثانى والثالث والرابع بواقع ١٢٨٥٠٠٠ جنيه مصرى لكل قسط وتم سداد ربط شهر اغسطس وسبتمبر واكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٠ بواقع ٧٤٠٠٠٠ جنيه مصرى لكل شهر .

١٢ــ بلغ رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ٣٨٥.٩٩٥ مليون جنيه كمايلي :-

وقد تضمن الحساب ما يلي:-

- نحو مبلغ ٧.٠١٣ مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعميروالمقسطة على عشر سنوات دون سداد .

يتعين سرعة الاقساط المستحقة للهيئة فى مواعيدها المحددة .

الرد :-

يتم الخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التى تنفذها الشركة لصالح هيئة التعمير وتم سداد مبلغ ٧٤٢٠٠٠ من المستثمر شركة النور لهيئة التعمير .

- تضمن الرصيد في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ١.٩٠٦مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالاسكندرية.

يتعين سداد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتي لا تتعرض الشركة للغرامات المقررة بالقانون.

الرد :-

تم تقديم ملف بعدد من الاراضى كتسوية عينية الا أنه لم يتم الرد علينا .

- بلغت قيمة أمانات موردين ومقاولين في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ٢٥.٦٩٥ مليون جنيه وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من

المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها .

يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.

الرد :-

يتم تعلية تلك الامانات على أساس نهو بعض الملاحظات فى تنفيذ الأعمال بناءاً على توصيات مناطق التنفيذ بتعليتها لحين نهو تلك الملاحظات وردها للشركة من جهة الاسناد ولا يتم استخدامها مطلقاً لأى نشاط فى الشركة .

١٣ــ بلغ رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ٥٤.٣٨٥ مليون جنيه عبارة عن أقساط قروض مستحقه لجهات أجنبيه ومحلية منذ سنوات دون سداد .

يتعين العمل على سرعة سداد أقساط القروض المتأخرة والمستحقة على الشركة نظرا لزيادتها بقيمة الفوائد كل عام .

الرد :-

يتم السداد حسب توفر السيولة بالشركة وبالنسبة لقرض أبوظبى والقرض الاوربى يتم الخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير .

١٤ــ تضمنت القوائم المالية أصول وخصوم بنحو ٥٨.٣٢٣ مليون جنيه قيمة الأرصدة بفرع الشركة بليبيا والمتوقف منذ عام ٢٠١١ والتى تم تقييمها بسعر الصرف فى ٢٠١٤/٦/٣٠ والمتمثلة فى :-

نحو ٢٩٢ ألف جنيه أصول ثابتة ، وخزون بنحو ٢.١٠٦ مليون جنيه وعملاء وأوراق قبض بنحو ٣٠.٨١٣ مليون جنيه وأرصدة مدينة بنحو ١٨.٢٨٤ مليون جنيه ونقدية بنحو ٦.٨٢٦ مليون جنيه ومكون لها مخصصات بمبلغ بنحو ٨.١٦٩ مليون جنيه وأرصدة دائنة بمبلغ ٥٠.١٥٣ مليون جنيه وتعتبر هذه الأرصدة الاستثمارات معطلة وذلك

بخلاف مبلغ ٤٣.٠٩٣ مليون جنيه جارى ليبيا بفرع مصر ولم تتحقق من صحة وجود تلك الأرصدة فى تاريخ الميزانية لوجودها بدولة ليبيا ولم تعد ميزانيات عن فرع الشركة بليبيا منذ عام ٢٠١٤ للظروف الأمنية بدولة ليبيا ٠

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف فى ٢٠٢١/٣/٣١ وموافاتنا بما يفيد وجود تلك الارصدة فى ٢٠٢١/٣/٣١ واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك ٠

الرد :-

لم يتم جرد الاصول اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظراً للانفلات الامنى داخل ليبيا وعند استقرار الاوضاع سوف نقوم بجرد دقيق للاصول للتحقق من مدى صحة الارصدة على الطبيعة وكذلك تم عمل ملف كامل بالتعويضات ٠

١٥ ــ وجود عجز في رأس المال العامل في ٢٠٢١/٣/٣١ بمبلغ نحو ٣٩٧.٤١مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجوءها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بمبلغ نحو ٩٥.٣٠٥ مليون جنيه .

يتعين العمل على زيادة موارد الشركة وايراداتها حتى يمكن تلافى العجز المشار اليه مستقبلاً ٠

١٦ ــ تحقيق خسائر مالية متتالية بلغت خلال السنوات السابقة مبلغ نحو ٤٥١.١١٩ مليون جنيه (بخلاف مبلغ ١١.٣٩٠ جنيها خسائر الفترة) وهو يمثل اكثر من ٦ امثال رأس المال وبما يؤدى الى وجود شك جوهرى فى قدرة الشركة على الاستمرار ٠

يتعين الدراسة ووضع الحلول لمعالجة الخلل فى عجز رأس المال العامل

الاستنتاج المتحفظ :.

فى ضوء الفحص المحدود الذى قمنا به للقوائم المالية للشركة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٣/٣١ **وفقا** لمعيار المراجعة المصرى رقم ٢٤١٠ لمهام الفحص المحدود واذا ما اخذ فى الاعتبار كافة التسويات اللازمة لكافة ما تقدم فى الفقرات السابقة لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢١/٣/٣١ وعن نتيجة نشاطها المالى وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وطبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة .

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب / مصطفى شكرى هاشم